من مظاهر الإعجاز القرآنيّ (7)

بلاغة التَّضمين في القُرآن الكريم

1- التَّضمينُ في اصطلاح النُّحاة والبلاغيين:

معنى (التَّضمين) على ما نصَّ الصَّبَّانُ رحمه الله (ت:1206هـ): «إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين»[1]. وهي أقربُ شيء إلى عبارة ابن هشامٍ رحمه الله (ت:761هـ): «قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه؛ وَيُسمى ذَلِك تضمينا. وَفَائِدَته أَن تُؤدِّي كلمة مُؤَدَّى كَلِمَتَيْنِ»[2].

وقد أشار إلى هذه القضيَّة قديما ابنُ جنِّي رحمه الله (ت:392هـ) مؤصلاً وممثلاً؛ فقال: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله ﷻ: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**﴾[البقرة:187]. وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان (الرفث) هنا في معنى (الإفضاء)؛ وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى)، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه [...] فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر. [...]

وكذلك قول الله تعالى: ﴿**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**﴾[آل عمران:52]؛ [قالوا:] أي: مع الله. وأنت لا تقول: سرت إلى زيد؛ أي: معه، لكنه إنما جاء: (**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ**) لما كان معناه: (مَنْ ينضاف في نصرتي إلى الله)؛ فجاز لذلك أن تأتي هنا (إلى).

وكذلك قوله ﷻ: ﴿**هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى**﴾[النازعات:18]، وأنت إنما تقول: (هل لك في كذا)، لكنه لما كان على هذا دعاءً منه ﷺ؛ صار تقديره: (أدعوك وأرشدك إلى أن تزكَّى)»[3].

– وفي ثنايا كلام ابن جنِّي رحمه الله مناقشة قول فريق آخر من النحاة والبلاغيين؛ يرون أن حروف المعاني تتناوبُ، أيْ يكون بعضُها في معنى البعض الآخر؛ كأن يجعلوا (إلى) بمعنى (مع)، و(الباء) بمعنى (مِنْ).

---

[1] محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1، ص21.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص897.

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص310-312.

ومن هؤلاء؛ ابنُ قتيبةَ رحمه الله (ت:276هـ) في (تأويل مُشكل القرآن)؛ إذ عقد بابًا سمَّاه: (باب دخول حروف الصّفات مكان بعض)، ويقصدُ بـ(حروف الصفات) حروفَ المعاني، إلاَّ أنه آثر اصطلاح الكوفيين، و(حروف المعاني) اصطلاح البصريين. ومن الأمثلة الَّتي ضربها على (تناوب الحروف):

«في» مكان «على»؛ مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[طه:71]، أي على جذوع النخل.

«الباء» مكان «عن»؛ كقوله تعالى: ﴿**فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً**﴾[الفرقان:59]، أي عنه.

«عن» مكان «الباء»؛ قال تعالى: ﴿**وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى**﴾[النجم:3]، أي بالهوى.

«اللام» مكان «على»؛ كقوله تعالى: ﴿**وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ**﴾ [الحجرات:2]، أي لا تجهروا عليه بالقول[1].

– لكنَّ ابنَ القيِّمِ رحمه الله (ت:751هـ) ضَعَّف هذا القول؛ وقال: «وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال؛ فيشربون الفعل المتعدي به معناه، هذه طريقة إمام الصناعة؛ سيبويه رحمه الله تعالى، وطريقة حذاق أصحابه، يُضَمِّنُونَ الفعلَ معنى الفعلِ، لا يُقِيمُون الحرفَ مقامَ الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار، تستدعي فطنة ولطافة في الذهن.

وهذا نحو قوله تعالى: ﴿**عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ**﴾[الإنسان:6]. فإنهم يضمنون يشرب معنى يروي فيعدونه بالباء التي تطلبها فيكون في ذلك دليل على الفعلين؛ أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه، مع غاية الاختصار. وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها [...] وهذا أحسن من أن يقال: (يشرب منها)؛ فإنه لا دلالة فيه على (الرِّيِّ)، وأن يقال: (يَرْوَى بها)؛ لأنه لا يدل على الشرب بصريحه بل باللزوم، فإذا قال: (يشرب بها)؛ دل على (الشُّرب) بصريحه، وعلى (الرِّيِّ) بدلالة (الباء) فتأمله.

---

[1] يُنظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص299.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ**﴾[الحج:25]. وفعل الإرادة لا يتعدى بالباء، ولكن ضُمِّن معنى (يهمُّ) فيه بكذا، وهو أبلغ من الإرادة، فكان في ذكر الباء إشارة إلى استحقاق العذاب عند الإرادة وإن لم تكن جازمة»[1].

2- أمثلةٌ على التَّضمين في القرآن الكريم وبيان بلاغتها[2]:

- قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[البقرة:173].

معنى (ما أُهلَّ به لغير الله)؛ «ما ذُبح للآلهة والأوثان يُسمى عليه بغير اسمه، أو قُصد به غيرُه من الأصنام. وإنما قيل: "وما أهِلَّ به"، لأنهم كانوا إذا أرادوا ذبح ما قرَّبوه لآلهتهم، سموا اسم آلهتهم التي قربوا ذلك لها، وجَهروا بذلك أصْواتَهم، فجرى ذلك من أمرهم على ذلك، حتى قيل لكل ذابح، سمَّى أو لم يُسمِّ، جهر بالتسمية أو لم يجهر-:"مُهِلٌّ". فرفعهم أصواتهم بذلك هو "الإهلال" الذي ذكره الله تعالى فقال: "وما أهِلَّ به لغير الله"»[3].

وعلى ذلك يكون الأصل تعدِّي الفعل (أهلَّ) بـ(على) لا بالباء، فنقول: أهلَّ عليه، إلاَّ أنَّه لما كان نصُّ الآية قاطعا بتحريم كل ما ذبح لغير الله؛ سواء أهلَّ به الذَّابح أو لم يُهلَّ، ضُمِّن الفعل (أُهِلَّ) معنى (تُقُرِّبَ)، بدليل تعديته بالباء التي هي من لوازمه. قال ابن عاشور رحمه الله (ت:1393هـ=1973م): « فَأُهِلَّ فِي الْآيَةِ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ أَيْ مَا أَهَلَّ عَلَيْهِ الْمُهِلُّ غَيْرَ اسْمِ اللَّهِ، وَضُمِّنَ (أُهِلَّ) مَعْنَى تُقُرِّبَ فَعُدِّيَ لِمُتَعَلِّقِهِ بِالْبَاءِ وَبِاللَّامِ مِثْلُ تُقُرِّبَ، فَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ عَائِدٌ إِلَى مَا أُهِلَّ، وَفَائِدَةُ هَذَا التَّضْمِينِ تَحْرِيمُ مَا تُقُرِّبَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى سَوَاءٌ نُودِيَ عَلَيْهِ بِاسْمِ الْمُتَقَرَّبِ إِلَيْهِ أَمْ لَا، وَالْمُرَادُ بِغَيْرِ اللَّهِ الْأَصْنَامُ وَنَحْوُهَا»[4].

---

[1] ابن القيم، بدائع الفوائد، ج2، ص21.

[2] أورد الزركشيُّ رحمه الله أمثلة كثيرة على التَّضمين في القرآن الكريم، تُنظر في: البرهان، ج3، ص338-342. ولكنَّها أمثلةٌ مُجرَّدةٌ دون تحليل أو بيان.

[3] ابن جرير، جامع البيان، ج3، ص319.

[4] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج2، ص120.

– قول الله ﷻ: ﴿ **لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾[البقرة:226].

معنى الإيلاء القَسَمُ؛ أيْ يُقسمون على أن لا يقربوا نساءهم، والأصل في (أقسم) أنه يتعدَّى بـ(على) لا بـ(من). قال الزمخشريُّ رحمه الله (ت:538هـ): «فإن قلت: كيف عدى بمن، وهو معدى بعلى؟ قلت: قد ضمن في هذا القسم المخصوص معنى البعد، فكأنه قيل: يبعدون من نسائهم مؤلين أو مقسمين»[1]. وقال ابن هشام رحمه الله (ت:761هـ): «وَقَوله تَعَالَى: ﴿للَّذين يؤلون من نِسَائِهِم﴾؛ أَي يمتنعون من وَطْء نِسَائِهِم بِالْحلف فَلهَذَا عدي بِمن»[2].

ومعنى ذلك أنَّ حكم الإيلاء وكفَّارته؛ إنما تلزمُ من امتنع من الوطءِ بسبب الحلف (الإيلاء)، أمَّا غير ذلك من الأسباب؛ كعجزٍ وسفرٍ وعدم رغبةٍ، فلا علاقة لها بهذا الحكم.

– قول الله ﷻ: ﴿ **وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا**﴾[النساء:2].

الفعل (أكل) في الأصل يتعدَّى بنفسِه، فنقول: (أكلتُ الشيءَ)، لكن لما كانت الآية تنهى الأوصياء عن أمرين اثنين: الأول؛ أكل مال اليتيم باستهلاكه والانتفاع به، والآخر؛ التكثُّر بمال اليتيم وضمُّه إلى مال الوصيِّ، عُبِّر عن الأول (الاستهلاك والانتفاع) بلفظ (تأكلوا)، وأُشير إلى الثاني (التكثر بمال اليتيم) بحرف الجرِّ الَّذي يدلُّ على الفعل (ضَمَّ). قال ابن عاشور رحمه الله (ت:1393هـ=1973): «اَلْأَكْلُ اسْتِعَارَةٌ لِلِانْتِفَاعِ الْمَانِعِ مِنَ انْتِفَاعِ الْغَيْرِ وَهُوَ الْمِلْكُ التَّامُّ، لِأَنَّ الْأَكْلَ هُوَ أَقْوَى أَحْوَالِ الِاخْتِصَاصِ بِالشَّيْءِ لِأَنَّهُ يُحْرِزُهُ فِي دَاخِلِ جَسَدِهِ، وَلَا مَطْمَعَ فِي إِرْجَاعِهِ، وَضَمَّنَ (تَأْكُلُوا) مَعْنَى (تَضُمُّوا) فَلذَلِك عُدِّيَ بـ(إلى) أَيْ: لَا تَأْكُلُوهَا بِأَنْ تَضُمُّوهَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ.

وَلَيْسَ قَيْدُ إِلى أَمْوالِكُمْ مَحَطَّ النَّهْيِ، بَلِ النَّهْي وَاقع على أَكْلِ أَمْوَالِهِمْ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَ لِلْآكِلِ مَالٌ يَضُمُّ إِلَيْهِ مَالَ يَتِيمِهِ أَمْ لَمْ يَكُنْ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْغَالِبُ وُجُودَ أَمْوَالٍ لِلْأَوْصِيَاءِ، وَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى التَّكَثُّرَ، ذَكَرَ هَذَا الْقَيْدَ رَعْيًا لِلْغَالِبِ، وَلِأَنَّهُ أُدْخِلَ فِي النَّهْيِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْنِيعِ عَلَيْهِمْ حَيْثُ يَأْكُلُونَ حُقُوقَ النَّاسِ مَعَ أَنَّهُمْ أَغْنِيَاءُ عَلَى أَنَّ التَّضْمِينَ لَيْسَ مِنَ التَّقْيِيدِ

[1] الزمخشري، الكشاف، ج1، ص269.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ص898.

بَلْ هُوَ قَائِمٌ مَقَامَ نَهْيَيْنِ، وَلِذَلِكَ رُوِيَ: أَنَّ الْمُسْلِمِينَ تَجَنَّبُوا بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ مُخَالَطَةَ أَمْوَالِ الْيَتَامَى فَنَزَلَتْ آيَةُ الْبَقَرَةِ [220] : (وَإِنْ تُخالِطُوهُمْ فَإِخْوانُكُمْ).

فَقَدْ فَهِمُوا أَنَّ ضَمَّ مَالِ الْيَتِيمِ إِلَى مَالِ الْوَصِيِّ حَرَامٌ، مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَشْمُولًا لِلنَّهْيِ عَنِ الْأَكْلِ وَلَكِنْ لِلنَّهْيِ عَنِ الضَّمِّ. وَهُمَا فِي فَهْمِ الْعَرَبِ نَهْيَانِ»[1].

– قول الله ﷻ: ﴿**أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾[التوبة:104].

الفعل (قبل) يتعدَّى بـ(مِنْ)؛ فأقول: قبلْتُ منك اعتذارك، وقبلَ زيدٌ منك هديَّتك. إلاَّ أنَّه لما أُريدَ في الآية الكريمة قبول التوبة وحصول لازمها؛ وهو التجاوز والعفو والصفح؛ عُبِّرَ عن الأول (التوبة) بلفظها، وأُشيرَ إلى الثاني (التجاوز والصفح) بمتعلقه وهو حرف الجر (عن). قال السمينُ الحلبيُّ رحمه الله (ت:756هـ): «والظاهرُ أنَّ (عن) هنا للمجاوزة على بابها، والمعنى: يتجاوز عن عباده بقبول توبتهم»[2]. وقال السيوطيُّ رحمه الله (ت:911هـ): «﴿**وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوبَةَ عَنْ عِبَادِهِ**﴾؛ عُدِّيَتْ بِـ(عَنْ)؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْعَفْوِ وَالصَّفْحِ».

– قول الله ﷻ: ﴿**وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[الأنبياء:76-77].

(نَصَرَ) في الأصل يتعدَّى بـ(على). قال تعالى: ﴿**فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ**﴾[البقرة:286]؛ إلاَّ أنَّ آية الأنبياء، لما كان النصر فيها ليس من عمل يد نوح عليه السلام، ولا كسب منه بقتالٍ أو معالجة، وإنما هو محضُ إنجاء الله له وعصمته منهم؛ عُبِّر عن إجابة دعاء نوحٍ عليه السلام بالفعل (نصرناه)، وعن كيفية هذا النصر، وأنه الإنجاء والعصمة وليس القهر والغلبة، وذلك إشارةً بـ(من) التي هي متعلق الفعل (نجيناه أو عصمناه). قال ابنُ عطيَّة رحمه الله (ت:542هـ): «وقوله تعالى: (وَنَصَرْناهُ مِنَ) لما كان جل نصرته النجاة وكانت غلبة قومه بغير يديه بل بأمر أجنبي منه حسن أن يكون «نصرناه من» ولا يتمكن هنا «على» كما يتمكن في أمر محمد ﷺ مع قومه»[3]. وقريبٌ منه تقرير

---

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج4، ص221.

[2] السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص118.

[3] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص90.

أبي حيان رحمه الله (ت:745هـ): «(وَنَصَرْناهُ مِنَ الْقَوْمِ)؛ عَدَّاهُ بِـ(مِنْ) لِتَضَمُّنِهِ معنى (فَنَجَّيْناهُ) بِنَصَرْنَا مِنَ الْقَوْمِ، أَوْ عَصَمْنَاهُ وَمَنَعْنَاهُ؛ أَيْ مِنْ مَكْرُوهِ الْقَوْمِ، لِقَوْلِهِ: ﴿**فَمَنْ يَنْصُرُنا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جاءَنا**﴾»[1].

– قول الله ﷻ: ﴿**لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[النور:63].

«الْمُخَالَفَةُ: الْمُغَايِرَةُ فِي الطَّرِيقِ الَّتِي يَمْشِي فِيهَا؛ بِأَنْ يَمْشِيَ الْوَاحِدُ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي مَشَى فِيهِ الْآخَرُ، فَفِعْلُهَا مُتَعَدٍّ»[2]. والأصل فيه أن يتعدَّى بنفسه، نحو: خالَفْتُ أَمْرَ زيدٍ، وقد يتعدَّى بـ(إلى) نحو: خالَفْتُ إلى كذا. قال تعالى: ﴿**وَما أُرِيدُ أَنْ أُخالِفَكُمْ إِلى مَا أَنْهاكُمْ عَنْهُ**﴾ لما ضُمِّن معنى (أذهب)[3].

والمقصودُ بالتقرير في آية الشاهد؛ أنَّ هؤلاء المتسللين من مجلس النبي ﷺ، محذَّرون من الأمرين جميعًا؛ المخالفة الحسية التي هي (اللواذ والفرار)، ومن المخالفة المعنويَّة القلبيَّة، التي هي (الصدود والإعراض) الذي دلَّ عليه متعلقه (حرف الجر عن). قال ابن جرير رحمه الله (ت:310هـ): «قوله: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ) وأدخلت "عن "؛ لأن معنى الكلام: فليحذر الذين يلوذون عن أمره، ويدبرون عنه معرضين»[4]. وقال الحلبيُّ رحمه الله (ت:756هـ): «وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه ضُمِّن معنى صَدَّ وأَعْرَضَ أي: صدَّ عن أمرِهِ وأَعْرَضَ عنه مخالِفاً له»[5].

ولهذه الظاهرة أمثلةٌ كثيرةٌ في القرآن الكريم، نجتزئ منها بهذا القدر، وهو يدل على ما وراءه.

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص454.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص449.

[3] يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج8، ص449. و: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج18، ص311.

[4] ابن جرير، جامع البيان، ج19، ص231.

[5] السمين الحلبي، الدر المصون، ج8، ص449.